جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

أوراق السياسات

سلسلة أوراق السياسات

حول

التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري

الإصدار رقم (8)

"سلسلة التوريد المحلية والتجارة الداخلية في مصر في ظل جائحة كوفيد-19"

د. على زين العابدين قاسم

المدرس بمركز التخطيط والتنمية الزراعية

معهد التخطيط القومي

مايو 2020

2020

سلسلة أوراق السياسات

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة الآثار والتداعيات المحتملة لجائحة فيروس كورونا COVID-19 على الاقتصاد المصري، من خلال تحليل الأبعاد المختلفة لتلك الجائحة العالمية ومناقشة وتقدير التداعيات المحتملة لهذه الأزمة الصحية العالمية على مصر، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، والمبنية على سيناريوهات محتملة في آجال زمنية معينة، بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

كشفت الأزمة الصحية الدولية عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي، مما يتطلب إعادة النظر في أدوار المنظمات والمؤسسات الدولية، التكتلات الدولية المختلفة، وقضايا تمويل التنمية وأولوياتها ،. لقد بات جلياً أن الأمر أصبح قضية مصير ووجود، ومن ثم لا مفر من الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب، وهو ما يعني إعادة ترتيب الأولويات، ومن ثم تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات بما يتناسب مع ما فرضه الواقع الجديد. تهتم السلسة بدراسة التداعيات المحتملة للأزمة على الاقتصاد المصري، من خلال تناول مجموعة من القضايا، ومنها على سبيل المثال، الأثر على على كل من معد النمو، وعجز الموازنة، والاحتياطي من النقد الأجنبي، والمديونية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات المصريين في الخارج، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وما إلى ذلك.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة لدعمهم المستمر لكافة أنشطة المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بالمعهد سواء الذين قاموا بإعداد أوراق تلك السلسة أو الذين قاموا بعمليات المراجعة والتدقيق، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

مقدمة:[1]

أصبحت جائحة كوفيد-19 الناتجة عن فيروس كورونا المستجد أو SARS-CoV-2 حديث العالم، لما لهذه الجائحة من خصائص جعلت التحكم فيها يصعب على أكثر الأنظمة الصحية تقدماً. فالمرض سريع الانتشـــار، والذي يبلغ معدل انتقاله نحو 2-2.5 (WHO, 2020) أي ينتقل من الفرد المصـــاب إلى شـخصـين آخرين على الأقل، انتقل إلى معظم بلدان العالم، وتسـبب في تعطل دورات الإنتاج في معظم البلدان الصناعية الكبرى.

وقد واجهت سلسـلة التوريد العالمية منذ تفشـى جائحة كوفيد-19 مشـكلات نتجت عن إغلاق المصـانع، وزيادة الطلب على السـلع الأسـاسـية، والشـراء والتخزين المفرط من قبل المسـتهلكين الناجم عن الذعر، فضـلاً عن تغير تفضـيلات المسـتهلك الذي أصـبح أكثر ميلاً للشـراء ودفع الفواتير عبر الإنترنت تقليلاً للبقاء خارج المنزل. ولذا فإن مرونة سلسـلة التوريد المحلية والعالمية أصـبحت على المحك لتبقى صـامدة في ظل أزمة عالمية مسـتمرة إلى أمدٍ غير معلوم. وأصـبح التحدي الآن لسـلسـلة التوريد هو كيفية الحفاظ على استمرارية الأعمال، وفي نفس الوقت الحفاظ على العاملين، وتحسين قدرة نظم التوريد على المقاومة والبقاء (World Economic Forum, 2020).

ويمثل قطاع التجارة الداخلية حوالي 14.69٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأســـعار الثابتة للنصـــف الثاني من العام 2020/2019 (البنك المركزى المصـــرى، 2020). وبذلك يُعد هذا القطاع ثاني أهم القطاعات الاقتصـــادية في مصـــر بعد قطاع الصـــناعات التحويلية المسـئول عن 17.12% من الناتج المحلي الإجمالي المصـــري خلال ذات الفترة. ويتبوأ قطاع تجارة الجملة والتجزئة المرتبة الأولى كأكثر القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي الخاص، في حين لا تبلغ مساهمته في الناتج المحلي العام سـوى 2.66% فقط خلال نفس الفترة (البنك المركزى المصـرى، 2020). وعلى الرغم من أهمية قطاع الجملة والتجزئة في الاقتصـاد المصـري إلا أن نصـيبه في الاسـتثمارات المنفذة الإجمالية قد مثلت فقط 3.02% من إجمالي الاســـتثمارات المنفذة خلال النصـــف الثاني من العام 2020/2019 (البنك المركزى المصرى، 2020).

[1] يتقدم الباحث بالشكر إلى الأستاذ أحمد جمال معاون وزير التموين والتجارة الداخلية لشئون التموين ومنافذ تجارة التجزئة، والعميد/ وليد سيف نائب رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، والدكتور محمود القلش معاون مدير مديرية التموين والتجارة الداخلية بالإسكندرية للإعلام والاتصال السياسي على المعلومات التي قاموا بمشاركتها الباحث، وكان لها عظيم الأثر في إثراء الدراسة.

وتشارك كلٍ من تجارة الجملة وتجارة التجزئة المنظمة بنحو 5.3%، 0.6% في القيمة المضافة الصافية لشركات القطاع الخاص المنظم على الترتيب عام 2017. كما يُعدان مسئولان عن 2.5%، 0.7% من الأجور، ويعمل بهما 3.4%، 1.3% من العاملين في القطاع الخاص المنظم على الترتيب عام 2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019).

وتبحث هذه الورقة تداعيات جائحة كوفيد-19 على سلسلة التوريد المحلية والتجارة الداخلية في مصر وفقاً للسيناريوهات الثلاثة التي تتبناها الدولة المصرية ممثلة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لتوقيت احتواء الأزمة، وهى:

a. 20% نهاية العام المالي 2020/2019
b. 50% سبتمبر 2020
c. 30% ديسمبر 2020

المنهجية: اعتمد تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي لبحث وسائل الخروج من أزمة جائحة كوفيد-19 على مستوى التصنيع وسلسلة التوريد على تغذية راجعة من أكثر من 400 تنفيذي يعملون في إدارة سلسلة التوريد للقطاعات الصناعية المختلفة (World Economic Forum, 2020). وفي دراسة أخرى، ونظراً لعدم توفر بيانات، اعتمد المركز المصري للدراسات الاقتصادية عند تقييمه لتداعيات الأزمة على تجارة تجزئة البقالة على تحليل صدمات العرض والطلب المرتبطة بدورة الأزمة، وذلك اعتماداً على التجارب التي مر بها القطاع خلال ثورة الخامس والعشرون من يناير عام 2011، وعندما تم تحرير سعر الصرف عام 2016 (المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، 2020).

أما هذه الورقة فقد اعتمدت على تحليل الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والمنتجين المتاحة خلال أشهر الأزمة كي تعكس مدى تأثر الطلب والعرض للمجموعات السلعية المختلفة في مصر بجائحة كوفيد-19. بالإضافة إلى تحليل مدى تأثر معدلات النمو لقطاع التجارة الداخلية بالأزمات الخارجية والداخلية خلال فترة تبدأ من العام المالي 2008/2007 إلى 2020/2019. ولجأت الدراسة إلى عقد مقابلات شخصية وهاتفية غير مُهيكلة Semi-structured interviews مع ثلاثة ممثلين لوزارة التموين والتجارة الداخلية، وكذا تم إجراء عدد ست مقابلات تليفونية أخرى مع فاعلين في سلسلة توريد الغذاء للوقوف على مدى تأثرهم بالجائحة، وتوقعاتهم لأداء السوق في حال استمرارها. كما أوجزت الدراسة

في عرضٍ مرجعي مكثفٍ تأثير كوفيد-19 على سلسلة التوريد العالمية، وكذا الآليات التي من شأنها أن تُخرج سلسلة التوريد من هذه الجائحة بأقل خسائر، وربما أكثر قوة.

تتكون هذه الورقة من خمسة أجزاء بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، وهي:

1. سلسلة التوريد العالمية وآليات الخروج من الأزمة- عرض مرجعي.
2. بعض مظاهر تأثير جائحة كوفيد-19 على سلسلة التوريد المحلية في مصر.
3. سلسلة توريد الغذاء في مصر في ظل جائحة كوفيد-19.
4. كيف ستؤثر جائحة كوفيد-19 على نمو التجارة الداخلية في مصر؟.
5. التدخلات الحالية والمقترحة لدفع النمو في التجارة الداخلية في مصر.

1. سلسلة التوريد العالمية وأليات الخروج من الأزمة- عرض مرجعي

سلسلة التوريد هي مجموعة من المؤسسات والعمليات التي يمر المنتج من خلالها ابتداءً من مصادره الأولية حتى وصوله إلى المستهلك النهائي. ويتوقف طول السلسلة، وعدد الروابط بينها على نوع المنتج (Schoenfeldt, 2008).

1.1. تأثير جائحة كوفيد-19 على سلسلة التوريد العالمية:

تعددت تأثيرات جائحة كوفيد-19 على كفاءة سلسلة التوريد وأدائها لما تسببت فيه من إبطاء في الخدمات اللوجستية، وتعطيل في مسارات تدفق مستلزمات الإنتاج والمنتجات الوسيطة والنهائية.

1.1.1.التأثير على الشحن والخدمات اللوجستية:

ساهم تأخير الرحلات أو إلغائها نتيجة الجائحة في الحد من قدرة الشحن الجوي، وجعلت مسئولي المشتريات يواجهون صعوبات في متابعة التغيرات السريعة في مطارات المنشأ والوجهة وفي الموانئ البحرية والنقل البرى لتحديد الاختيار الأفضل لشحن منتجاتهم. كما أصبح إعادة توجيه الشحنات، وتعزيز الشحن الجوي للشحن البحري أو تغيير بلدان الترانزيت أموراً مُعتادة في وقت الجائحة. ولاشك أن ذلك له تأثير على تكاليف الشحن والخدمات اللوجستية (The Global Fund, 2020).

1.1.2.اضطرابات سلسلة التوريد:

أوضح استقصاء أجراه معهد سلسلة التوريد بالولايات المتحدة الأمريكية أن ما يقرب من 16% من الشركات قد انخفضت أرباحها نتيجة تضاعف أوقات التوريد، ونقص الخيارات المتاحة للشحن الجوي والبحري (Boyd, 2020). ويوجد قلق دولي متزايد بشأن العجز في سلسلة التوريد من معدات الحماية الشخصية ضد مرض كوفيد-19، وشملت الحلول للتغلب على ذلك العجز في جمهورية إيرلندا إعادة معالجة واستخدام معدات الحماية الشخصية من خلال آليات التعقيم والتطهير المناسبة (Rowan & Laffey, 2020). كما تسببت الجائحة في تعطيل حملات تطعيم الأطفال، وأداء الخدمات الطبية الهامة إلى السكان خاصةً في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (Nelson, 2020).

1.1.3."الصحارى الصناعية":

نتج عن جائحة كوفيد-19 ما أطلق عليه (MaKenzie, 2020) "الصحارى الصناعية" Manufacturing deserts عندما انخفض الناتج الكلي لمدينة أو منطقة أو دولة بأكملها نتيجة الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها، واقتصار التوريد على العناصر الأساسية للحياة من مواد غذائية ومستلزمات طبية.

1.1.4.أكثر قطاعات سلسلة التوريد العالمية تأثراً بالجائحة:

من المتوقع أن ينخفض الناتج العالمي من السيارات بنسبة 13٪، و8٪ لكل من المنسوجات والإلكترونيات بالإضافة إلى 5٪ لمعدات النقل الأخرى مقارنة بالربع الرابع من عام 2019. (MaKenzie, 2020).

1.1.5.أثر كوفيد-19 على سلسلة توريد الغذاء في البلدان النامية:

من المرجح أن يزيد كوفيد-19 من أسعار الغذاء، حيث سيتسبب الحظر المفروض على الخدمات اللوجستية في زيادة تكاليف المعاملات، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة في أسعار المستهلك (Bellemare, 2015). وفيما يتعلق بسلامة الغذاء، يجب أن توجه الموارد البشرية النادرة إلى الأماكن الحرجة، وإلى السوق المحلي أكثر من التصدير، مع الحاجة إلى تخفيف اللوائح الداخلية المحددة لسلامة الغذاء في بعض الأحيان لضمان توفر الغذاء في الأساس، وتوكيد فقط الحدود المقبولة لسلامته (Keogh, 2020).

1.1.6.أثر كوفيد-19 على الزراعة:

سيتأثر قطاع الزراعة بشكل غير مباشر من خلال تعطيل سلسلة توريد المدخلات، وانخفاض الطلب من المستهلكين بسبب فقدان الدخل والآثار الاقتصادية الأخرى للجائحة (Reardon, Bellemare, & Zilberman, 2020). وأصبح من الضروري الحفاظ على الوحدات البيولوجية المُنتجة للبروتين الحيواني، لأن إدارة الأزمة ستتعقد في حال اكتشاف حالات إصابة داخل وحدات تجهيز الغذاء أو مزارع الإنتاج النباتي أو الحيواني. وسيضُر ذلك لاشك بالمعروض، ومن ثم سيؤثر على السعر (Caldwell, 2020).

1.2. سلسلة التوريد: آليات الخروج من الأزمة:

أولاً: على مستوى الشركات:

1.2.1.تكثيف وتنويع استخدام عوامل الإنتاج:

قامت كل من LVMH و L'Oréal و Coty بتكثيف وإعادة إنتاج مرافق الإنتاج المخصصة للعطور والمواد الهلامية من أجل إنتاج معقم اليدين، وهو المورد القيم الذي يساعد في إنقاذ الأرواح، وفي نفس الوقت، فإن هذه الخطوة ساعدت في الحفاظ على العمال والمرافق عندما انحصر الطلب عن السلع الفاخرة (Seifert & Markoff, 2020).

1.2.2.توسيع مصادر التوريد:

يتوقع (Seifert & Markoff, 2020) أن بعض الشركات ستقوم بالتضحية بالرشاقة والمرونة في توفير المنتجات في مقابل تخفيض التكاليف، وسيقومون بتوحيد الإنتاج وتوسيع مصادر التوريد أثناء الأزمة.

1.2.3.زيادة كفاءة استخدام الموارد:

على الشركات العاملة في سلسلة التوريد استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة من أجل ضمان تحقيق أعلى كفاءة ممكنة في إستغلال الموارد في عالمٍ أصبحت فيه الدول جميعها شبه منغلقة على نفسها. فعلى الشركات أن تتفادى تحميل الشاحنات دون أن تكون ممتلئة عن أخرها. وعلى المتنافسين أن يتعاونوا للتنسيق فيما يتعلق بالتوريدات من المواد الخام، والمعروض من المنتجات النهائية لضمان أن جميع الشركات في جميع القطاعات تعمل بالطاقة المثلى (Keogh, 2020).

1.2.4.اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان استمرارية الأعمال وحماية الموظفين:

على القادة الفاعلين في سلسلة التوريد أن يتخذوا إجراءات استباقية لحماية الموظفين، وضمان استمرارية المعروض، والتخفيف من التأثر المالى، والتنقل ما بين الإجراءات المناسبة في سوق يسوده اللايقين مع انخفاض طلب المستهلكين. (World Economic Forum, 2020).

ثانياً: على مستوى الحكومات:

وفقاً للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية يجب معالجة سلسلة التوريد على ثلاثة مستويات، هي:

1.2.5.على المدى القصير: توفير شبكات الأمان ضد البطالة:

على سبيل المثال، يمكن للحكومات استخدام ما يسمى بـــ "النقد مقابل العمل Cash-for-work" للتوظيف المؤقت للمتعطلين عن العمل في المشروعات العامة بدلاً من إعانات البطالة المباشرة.

1.2.6.وعلى المدى القصير والمتوسط: مراقبة وضبط الأسواق:

على الدولة مراقبة وتنظيم أسواق البيع بالجملة وأسواق التجزئة للسلع سريعة التلف، وتجمعات التصنيع الغذائي بشكل أكثر صرامة.

1.2.7.في المدى الطويل: ضخ الاستثمارات طويلة الآجل:

من الضروري أن تضخ استثمارات طويلة الأجل لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تغيير ممارسات النظافة وتحسين تصميم الموقع حفاظاً على قدرتها التنافسية.

1.3. سلسلة التوريد ما بعد أزمة كوفيد-19:

1.3.1.الانتقال من العولمة إلى الإقليمية:

سيحدث بعد الجائحة إعادة هيكلة ضخمة في سلسلة التوريد باقتراب الإنتاج ومصادره من المستخدمين النهائيين لتأمين احتياجات الشـــركات المحلية (Craven, Singhal, & Wilson, 2020). وتتطلع الشركات في عهد ما بعد كورونا إلى توطين الإنتاج ومصادره (Seifert & Markoff, 2020). بينما يرى آخرون أن سلسلة التوريد العالمية يجب ألا تصبح محلية بنسبة 100٪، وإنما على قادة القطاعين العام والخاص أن يأخذوا في الاعتبار المخاطر التي تشكلها سلسلة التوريد البعيدة سواء في البلدان النامية أو المتقدمة (Helper, 2020).

1.3.2. "تركيز" المشروعات:

وفي المدى المتوسط، ربما تكون تلك الجائحة وسيلة من وسائل "التركيز" والتجميع للمشروعات على طول سلسلة التوريد في شركات أكبر أو محلات سوبر ماركت كما حدث بعد نوبات أنفلونزا الطيور في جنوب شرق آسيا في العقد الأول من القرن الماضي (Reardon, Bellemare, & Zilberman, 2020).

1.3.3. الاهتمام بالموردين من الدرجة الأدنى من الأهمية:

أظهرت الجائحة أن الموردين من المستوى الأدنى أو "غير المرئيين" [1] Invisible lower– tier suppliers لهم أهمية حاسمة في سلسلة التوريد. ويمكن أن يتسبب إهمال هذه المستويات في حدوث اضطرابات سريعة في جميع أنحاء السلسلة، خاصة في حال العمليات التصنيعية مرتفعة القيمة ذات سلسلة التوريد الطويلة، والتي في السيناريوهات السيئة يُمكن أن يؤدي غياب جزء رئيسي في العملية إلى توقف الإنتاج بالكامل (MaKenzie, 2020).

1.3.4. اعتماد تنافسية الخطر بدلاً من تنافسية التكلفة:

تقليدياً، كان تحسين تنافسية سلسلة القيمة العالمية يعتمد على أسباب تتعلق بحسن إدارة التكاليف، إلا أن جائحة كوفيد–19 أجبرت الشركات على تبني منهج جديد يعتمد على حسن إدارة مخاطر الأعمال. كما جعلت المنشآت العاملة في سلسلة التوريد بالتعاون مع الحكومات تزيد من قدرتها على التكيف مع الصدمات المستقبلية والاستجابة لها (World Economic Forum، 2020).

2. بعض مظاهر تأثير جائحة كوفيد–19 على سلسلة التوريد المحلية في مصر

من أهم مظاهر تأثير كوفيد–19 على قطاع التجارة الداخلية في مصر: انحسار الطلب عن بعض القطاعات الاقتصادية، وزيادة عدد قضايا الغش والتلاعب في الأسعار، وارتفاع أسعار المستهلكين لبعض المجموعات الاستهلاكية على الرغم من الاستقرار العام في الأسعار.

2.1. تحقيق خسائر في بعض القطاعات:

تتوقع الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي في مصر أن قطاعات الأعمال في مصر سوف تتباين استجابتها للجائحة ما بين فائز وخاسر. فمن القطاعات المتوقع لهم تحقيق مكاسب: الزراعة، التجارة الإلكترونية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مستلزمات الرعاية الصحية للأفراد، تصنيع وتجارة الأغذية (التجزئة)، الخدمات والتوريدات الطبية. أما القطاعات التي يتوقع أن تحقق خسائر: السياحة، النقل البحري والجوي،

السـيارات، التشـييد والبناء، التصـنيع (غير الضـروري)، الخدمات المالية، التعليم، زيوت البترول والغاز الطبيعي (الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي، 2020). ويتوافق ذلك مع ما كشـفت عنه مسـوح المسـتهلكين في عديد من البلدان التي اجتاحها كوفيد-19، والتي بينت أن الإنفاق الأكثر كان على منتجات البقالة دون غيرها من سلع الرفاهية (Wilson, 2020).

2.2. التلاعب في الأسعار والغش التجارى:

بلغ عدد القضـــايا التموينية في 5 أبريل 2020 نحو 30 ألف قضـــية خلال شـــهرٍ واحدٍ. وتنوعت هذه المخالفات ما بين تلاعب بالأسعار والغش التجارى أو طرح منتجات مجهولة المصدر (وهبة، 2020).

2.3. ارتفاع أسعار المستهلكين لبعض المجموعات على الرغم من الاستقرار العام في الأسعار:

يقارن الجدول رقم (1) بين معدل التضـخم الشـهرى (نهاية الشـهر/نهاية الشـهر السـابق) للمجموعات الاســتهلاكية المختلفة لأشــهر يناير، وفبراير، ومارس[1] عام 2020. حيث تبين أن معدلات التضــخم الشـهرى في أسـعار المجموعات الاسـتهلاكية في هذه الأشـهر الثلاثة عام 2020 كانت أقل من معدلاتها عام 2019. كما تبين أيضــاً أن معدلات التضــخم السـنوى (نهاية الشــهر/ الشــهر المناظر من العام السـابق) في يناير، وفبراير، ومارس عام 2020 كانت أقل من معدلاتها عام 2019، وهو مؤشـر على الاســتقرار العام في ســلســلة التوريد خلال بداية دخول الجائحة للبلاد. والجدير بالملاحظة كذلك هو انخفاض أسـعار المسـتهلكين للطعام والشـراب في شـهرى فبراير، ومارس عام 2020 -وقت أزمة كوفيد-19- انخفاضــاً شـديداً مقارنةً بالعام الماضــى، وهو ما يعكس أيضــاً عدم تأثر المعروض من الغذاء في تلك الفترة، وقدرة سلسلة التوريد على تلبية الطلب المتزايد من المستهلكين الذين تكالب الكثيرون منهم على شراء وتخزين الغذاء في بداية الأزمة تحسباً لانخفاض المعروض.

ويلاحظ من الجدول رقم (1) ارتفاع أسـعار جميع المجموعات عدا الغذاء في مارس 2020 مقارنة بذات الشــهر عام 2019، إلا أن أكبر المجموعات التي شــهدت تضــخماً في الأســعار كانت التعليم، النقل والمواصـلات، الثقافة والترفيه، والرعاية الصـحية، والمطاعم على الترتيب. وقد تسـبب حظر التجول الذي فرضــته الدولة منذ الرابع والعشــرون من مارس الماضــى في إيقاف كافة وســائل النقل الجماعي العام

[1] وهي الأشـهر التي شـهدت بداية أزمة كوفيد-19 في العالم أواخر ديسـمبر 2019 وأوائل عام 2020، وبداية الإعلان عن أول حالة إصـابة في مصر في 14 فبراير 2020 (WORLDMETERS, 2020).

والخاص من السابعة مساءاً، وحتى السادسة من صباح اليوم التالى، قبل أن يتم تخفيف الحظر ليبدأ من التاسعة مساءاً منذ بداية شهر رمضان. كما أغلقت أيضاً كافة المحال التجارية والحرفية والمراكز التجارية التي نسـميها المولات ومحلات تقديم الخدمات وبيع السـلع مع الغلق الكامل يومي الجمعة والسـبت. أما الرعاية الصـحية، فارتفعت أسـعار المسـتلزمات الطبية مثل "الكمامات الطبية"، والكحول الإيثيلي 70% نتيجة لجوء البعض إلى تخزين تلك المسـتلزمات لتوقع زيادة الطلب عليها، إلا أن تدخل مصـانع الإنتاج الحربى، ونجاحها في توفير البديل بأسـعار التكلفة من خلال منافذ الخدمة الوطنية أدى إلى التحكم في الأسـعار بشـكل كبير. وربما ارتفعت تكاليف أنماط الرعاية الصـحية الأخرى كنتيجة لزيادة الطلب مُقارنةً بوقت العمل المحدود.

جدول 1: الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر) خلال لشهور يناير وفبراير ومارس 2019، 2020*

بيان	مارس		فبراير		يناير	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019
معدل التضخم الشهرى	0.61	0.83	−0.01	1.74	0.67	0.60
معدل التضخم السنوى	5.09	14.16	5.32	14.35	7.17	12.71
الطعام والمشروبات	−1.74	15.16	−0.89	15.42	2.62	12.50
المشروبات الكحولية والدخان	7.49	10.59	1.44	10.45	1.44	10.45
الملابس والأحذية	3.61	9.93	3.70	9.91	4.03	7.60
المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود	4.77	14.92	4.65	14..93	4.57	14.93
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	2.47	4.77	2.21	4.76	1.82	4.94
الرعاية الصحية	11.64	5.55	11.48	5.38	11.66	5.05
النقل والمواصلات	15.34	39.62	16.05	39.54	16.24	39.34
الاتصالات السلكية واللاسلكية	4.56	0.03	2.00	0.03	2.01	0.03
الثقافة والترفيه	13.63	4.65	13.46	8.25	13.67	8.23
التعليم	21.83	14.65	21.83	14.65	21.83	14.65
المطاعم والفنادق	10.63	12.58	10.62	12.04	10.27	11.41
السلع والخدمات المتنوعة	4.36	7.93	3.69	8.11	3.70	7.94
مجموعات مستمدة من الرقم القياسى العام لحساب التضخم الأساسى						
الخضروات والفاكهة**	−4.13	32.12	−1.08	32.74	10.27	23.72
الطعام مستبعداً منه الخضار والفاكهة	−1.26	9.08	−1.35	9.39	−0.23	8.60
السلع والخدمات المحدد أسعارها إداريا	12.24	20.46	10.87	20.38	10.89	20.36

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية لشهور أبريل، ومارس، وفبراير 2020.

* صدرت السلسلة العاشرة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في أكتوبر 2019، واستخرجت الأوزان المستخدمة في تركيب الرقم القياسي لها من نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2018/2017 باتخاذ سنة 2019/2018 كفترة أساس. ** مستبعد منها البقول الجافة والفاكهة الجافة والخضروات المحفوظة والمعالجة. *** تتضمن أسعار الوقود.

2.4. استقرار أسعار المنتجين في يناير 2020:

يتبين من الجدول رقم (2) أن أســـعار المنتجين لم تتأثر في مجملها عند بداية الأزمة في يناير 2020، كما أن الارتفاع الذي شهدته أسعار المنتجين في يناير 2020 كان أقل من معدلاته مقارنةً بنفس الشهر عام 2019. ولم تتوافر بيانات وقت الدراسة عن أسعار المنتجين لأشهر فبراير ومارس 2020. وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه يلاحظ من ذات الجدول تضـــخم تكاليف النقل والتخزين، والتي ارتفعت بمقدار 12.6% مقارنة بمثيلتها في يناير 2019.

جدول 2: الأرقام القياسية لأسعار المنتجين لشهر يناير 2020*

بيان	يناير	
	2020	2019
معدل التضخم الشهرى (نهاية الشهر/ نهاية الشهر السابق)	-1.0	1.8
معدل التضخم السنوى (نهاية الشهر/ الشهر المناظر من العام السابق)	4.0	7.8
الزراعة وصيد الأسماك	-3.3	11.6
التعدين واستغلال المحاجر	6.0	-11.0
الصناعات التحويلية	5.5	17.4
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف	20.0	71.1
أنشطة الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى وإدارة ومعالجة المخلفات	0.0	29.1
النقل والتخزين	12.6	1.8
أنشطة خدمات الغذاء والإقامة	-1.8	9.8
أنشطة المعلومات والاتصالات	0.0	0.0

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية لشهر فبراير 2020.

* أصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء سلسلة زمنية جديدة للأرقام القياسية لأسعار المنتجين باتخاذ شهر يناير 2016 كفترة أساس بدلاً من سنة 2005/2004 اعتبارا من أغسطس 2017. ** مستبعد منها البقول الجافة والفاكهة الجافة والخضروات المحفوظة والمعالجة. *** تتضمن أسعار الوقود.

3. سلسلة توريد الغذاء في مصر في ظل جائحة كوفيد-19

نظراً لأهمية سلسلة توريد الغذاء في تحقيق الأمن الغذائي بعناصره الأربعة من توافر، وإمكانية وصول، واستخدام، واستقرار، عمدت الورقة في هذا الجزء منها إلى إلقاء الضوء على مظاهر تأثر جانبي عرض وطلب الغذاء في مصر، وتوقع مدى تأثر سلسلة توريد الغذاء في حال استمرار الجائحة.

3.1 مظاهر تأثر عرض وطلب الغذاء في مصر:

3.1.1 تحليل جانب العرض:

تبين للدراسة أن عرض الغذاء لم يتأثر سلباً حتى وقت الدراسة بجائحة كوفيد-19. وساهم في ذلك توفر احتياطي استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية يكفي لمدد تتراوح من أربعة إلى ستة أشهر (ملحق رقم (1)). وعلى مستوى القطاع الخاص تتوفر مستلزمات الإنتاج حتى عيد الأضحى المبارك، وقد سُمح لمنشآت التصنيع الغذائي أن تعمل بالوقت الكامل على مدار اليوم. وقد أدى تواجد احتياطي حكومي كافٍ من السلع الاستراتيجية إلى استقرار السوق وقت الجائحة، وذلك جنباً إلى جنب مع الإجراءات التي تم اتخاذها لضبط الأسواق، ومنع الممارسات الاحتكارية التي أدت جميعها إلى تحقيق الوفرة، ومنع ارتفاع الأسعار. وعلى مستوى التوزيع، عملت جميع قنوات توصيل الغذاء إلى المستهلك بكامل قوتها سواء التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية أو منافذ الخدمة الوطنية التابعة للقوات المسلحة، وتم استثناء محال بيع الغذاء –ما عدا التي تعمل داخل المراكز التجارية–، وكذلك سيارات نقل السلع الغذائية من الالتزام بمواعيد الحظر (ملاحق أرقام (1)، (3)). وعلى مستوى استيراد السلع الغذائية لم تتعطل عمليات الاستيراد، وإن شابها بعض البطيء نتيجة تخفيض أوقات العمل في البنوك، ولكن ظلت الموانئ تعمل بطاقتها الكاملة، ولم تتأثر عملياتها (ملحق رقم (7)).

وعلى مستوى التصنيع الغذائي، توافرت مستلزمات الإنتاج سواء المحلية أو المستوردة اللازمة لتصنيع منتجات الألبان كدراسة حالة (ملاحق أرقام (4)، (5)، (6)) لوجود ما يكفي من مخزون، وعدم وجود مشاكل تتعلق بالاستيراد سوى ما تم ذكره آنفاً، وإن لوحظ ارتفاع أسعار بعض مستلزمات الإنتاج المستوردة نسبياً لزيادة الطلب عليها من المصنعين وتخزينها أو التعاقد على توريد كميات كبيرة منها بأسعارها الحالية، تحسباً لتضخم أسعارها المتوقع في حال انخفاض سعر الجنيه أمام الدولار نتيجة انخفاض الاحتياطي الاستراتيجي من الدولار خلال الأزمة (ملحق رقم (6)). أما أسعار مستلزمات الإنتاج التي لها بديل محلى فقد انخفضت نظراً لانخفاض الطلب في ظل غلق عدد من المصانع الكبرى التي ظهرت بها حالات إصابة بكوفيد-19 في العاشر من رمضان، والسادس من أكتوبر (ملحق رقم (4)).

وقد نتج عن الجائحة، تغير في استراتيجيات الشراء للمصانع الكبرى التي أصبحت أكثر استهدافاً للبدائل المحلية لمستلزمات الإنتاج المستوردة. فعلى سبيل المثال، أصبح اللبن الخام بديلاً للألبان المجففة التي

يعتمد عليها إنتاج الشركات الكبرى، وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعاره نتيجة مزاحمة الشركات الكبرى الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول عليه (ملاحق أرقام (4)، (5)).

3.1.2 تحليل جانب الطلب:

في بداية الإعلان عن الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الدولة، سارعت جموع المستهلكين إلى الأسواق للحصول على ما يكفيها من غذاء لفترات كبيرة، تحسباً لحدوث أي نقصٍ في المعروض نتيجة الأزمة المستجدة، فأدى ذلك إلى زيادة مبيعات تجارة جملة وتجزئة الغذاء، والسوبر ماركت. وقد تضافرت جهود القطاعين العام والخاص في تصدير الشعور بالاطمئنان للمستهلك بتوفير السلع الغذائية دون نقص أي صنف منها أو ارتفاع أسعاره، في إدارة أزمة تم فيها توقع سلوك المستهلك وتقويمه (ملاحق أرقام (1)، (3)). فسرعان ما انتظمت الحركة في الأسواق بمعدلات أقرب إلى ما قبل الأزمة، ثم تباطأت حركة الشراء نسبياً نظراً لأن كثير من المستهلكين قد اشتروا مستقبلاً ما يكفيهم لفتراتٍ قادمة (ملحق رقم (7)).

وعلى مستوى مصانع الأغذية، تأثرت بشدة الصادرات إلى سوق مجلس التعاون الخليجي التي تشكل 30–80% من مبيعات الشركتين العاملتين في إنتاج الجبن محل الدراسة (ملحق رقم (4))، نظراً لأن المستوردين قاموا باستيراد كميات كبيرة قبل تطور أوضاع الجائحة عالمياً تحسباً لارتفاع الأسعار، فقلت الكميات التي يتم تصديرها الآن عن معدلاتها. وقد توقفت بالكلية الصادرات في حال كان وكيل التصدير يعمل في مجال الخدمات الغذائية Food service، من توريد للفنادق والمطاعم التي تأثرت بشدة أعمالها نتيجة الجائحة.[1] أما الصادرات إلى السوق الليبي من الألبان والعصائر فلم تتأثر (ملحق رقم (6)).

وقد أصبح السوق المحلي المصدر الأول لبيع منتجات مصانع الأغذية. إلا أن انخفاض الطلب المحلي عن مستوياته المعتادة قبل الجائحة جعل الشركات محل الدراسة لا تعمل سوى بأقل من نصف طاقتها التشغيلية (ملاحق أرقام (4)، (5)، (6)). وربما يعود تراجع الطلب المحلي على منتجات التصنيع الغذائي إلى تأثر قطاع السياحة، وتأثر الشركات المحلية العاملة في مجال الخدمات الغذائية بشدة. ومن ناحيةٍ أخرى، انخفض الطلب المحلي خاصةً في الصعيد، نتيجة تأثر دخل العمالة الموسمية الذين فقدوا أعمالهم، والذين كانوا يُقبلون على استهلاك أنماط محددة تتناسب مع دخولهم المنخفضة (ملحق رقم

[1] وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن إغفال الانتعاش التي شهدته صادرات مصر من الحاصلات الزراعية خلال الجائحة التي أثرت على المنافسين لمصر في الأسواق الدولية مثل إسبانيا، وتركيا، وهو أمر خارج نطاق الدراسة الحالية.

(4)). كما أن الشركات المُنتجة لمنتجات العصائر والألبان السائلة قد تأثرت مبيعاتها المحلية بشدة من المنتجات ذات الاستخدام لمرة واحدة Single-serve مثل العبوات سعة 250 مللي، والتي تشكل ما بين 40-50% من حجم الخطة الإنتاجية لتلك المصانع، والتي توقف البيع منها نتيجة بقاء جموع المستهلكين في المنازل، وميلهم إلى استهلاك المنتجات العائلية أو ذات الاستخدام لأكثر من مرة Multi-serve من فئة اللتر على سبيل المثال، والتي تمثل من 50-60% من الطاقة التشغيلية للمصنع. وقد زاد الاستهلاك من المنتجات ذات الاستخدام المتعدد في بداية الأزمة، ولكن سرعان ما عاد الطلب إلى معدلاته الطبيعية. وإن استمرت معاناة المصانع بالعمل بما يقرب من نصف طاقتها التشغيلية فقط، فيتوقع أن يكون عواقب ذلك تخفيض تكاليف التشغيل بتسريح تدريجي للعمالة (ملحق رقم (6)).

3.2 توقعات تأثر سلسلة توريد الغذاء في حال استمرار الجائحة:

3.2.1 السيناريو المتوسط : احتواء الأزمة في سبتمبر:

على الرغم من تأثر سلسلة التوريد في المراحل الأولى من الجائحة على جانب الطلب أكثر من جانب العرض، إلا أنه يتوقع إذا استمرت الأزمة حتى سبتمبر أن يتأثر كلا الجانبين. حيث يعنى استمرار الجائحة حتى سبتمبر ارتفاع حالات الإصابة لأرقام ربما أدت إلى تعطل الأعمال على طول سلسلة التوريد. وإن كان التأثر في المعروض يمكن إدارته من خلال المخزون الاستراتيجي من السلع الاستراتيجية الذي يكفي لمدة أربع أشهر في المتوسط من الآن، ولا توجد موانع من استيراد المزيد من بلدانٍ لم تتأثر تأثراً كبيراً بالجائحة.

3.2.2 السيناريو المتشائم: احتواء الأزمة في ديسمبر:

في حال استمرار الجائحة إلى ديسمبر بنفس معدلاتها الحالية، فيتوقع أن يتأثر جانبي العرض والطلب بشدة. فيعنى استمرار الجائحة إلى ذلك الوقت بنفس المعدل هو ارتفاع معدلات الإصابة لمستويات قد تؤدى إلى تعطل كبير في الأنشطة الإنتاجية على طول سلسلة التوريد من المزرعة إلى المستهلك. كما يتوقع أن ينخفض الطلب الفعال بالمجتمع إلى درجة تُزيد من مستويات انعدام الأمن الغذائي أو انخفاض معدلاته مع زيادة نسبة البطالة نتيجة لتسريح العمالة أو تخفيض الأجور.

4. كيف ستؤثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الداخلية في مصر؟

تناقش الورقة في هذا الجزء أثر الأزمات السابقة التي تعرض لها الاقتصاد المصري على

معدلات النمو في قطاع التجارة الداخلية كمحاولة لتوقع أنماط تأثر القطاع بالســـيناريوهات المختلفة لجائحة كوفيد-19.

4.1 أثر الأزمات السابقة على التجارة الداخلية في مصر:

سبق أن تعرض الاقتصاد المصري بقطاعاته المختلفة إلى أزمات سابقة سواء داخلية أو خارجية أثرت سلباً على أدائه مثل الأزمة المالية العالمية 2007/ 2008، وثورة الخامس والعشرون من يناير 2011، بالإضافة إلى تبعات الإصلاح الاقتصادي وما صاحبه من تحرير سعر الصرف في نوفمبر عام 2016. وتحاول الدراســة في هذا الجزء منها تحليل مدى تأثر قطاع التجارة الداخلية (تجارة الجملة والتجزئة) بهذه الأزمات والتبعات، من أجل توقع إلى أي مدى سيتأثر القطاع بأزمة جائحة كوفيد-19.

جدول 3: النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتجارة الجملة والتجزئة خلال الفترة من 2008/2007 إلى 2020/2019 (%)

بيان	إجمالي النمو في الناتج القومي	النمو في الناتج القومي (خاص)	النمو في الناتج القومي (عام)	النمو في إجمالي تجارة الجملة والتجزئة	النمو في تجارة الجملة والتجزئة (خاص)	النمو في تجارة الجملة والتجزئة (عام)
المتوسط	3.87	4.35	3.04	4.50	4.50	4.22
الحد الأدنى	0.3	-0.7	0.2	0	-0.1	-11
الحد الأقصى	7.1	8.3	7.5	10.5	10.6	8.2

المصدر: البنك المركزي المصري (2020)، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة.

يوضـــح الجدول رقم (3) أن معدل النمو في إجمالي تجارة الجملة والتجزئة (التجارة الداخلية) قد بلغ في المتوســـط نحو 4.50% خلال الفترة من العام المالي 2008/2007 حتى الربع الثاني من العام المالي 2020/2019. وقد بلغ معدل نمو القطاع في النصــف الأول من العام المالي 2011/2010 (قبل ثورة يناير) نحو 6.3% متفوقاً على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة الذي بلغ حوالي 5.3%. إلا أنه بمجرد اندلاع ثورة يناير تأثرت ســلســلة التوريد بشــدة، وحدثت اضــطرابات على جانبي العرض والطلب، وانعكس ذلك في انخفاض معدل النمو في قطاع تجارة الجملة والتجزئة في متوسط الفترة من يوليو 2010 إلى مارس 2011 ليصــل إلى 1.4%، قبل أن يحقق القطاع نمواً صــفرياً في النصــف الأول من العام المالي 2012/2011 على المســتوى الإجمالي، ونمواً ســالباً في تجارة الجملة والتجزئة (في القطاع الخاص) في نفس الفترة (شــكل رقم (1)، شــكل رقم (2)). ثم بدأت مرحلة التعافي للقطاع

تدريجياً، ليشـــهد نمواً إيجابياً بلغ نحو 1.6% في إجمالي الفترة من يوليو 2011 إلى مارس 2012، قبل أن يتضاعف معدل النمو في الربع الأخير من العام المالي 2012/2011 ليصل إلى 3.1%.

والملاحظ من الشـــكل رقم (1) أن معدل النمو لإجمالي القطاع قد تأثر أيضـــاً خلال فترة الأزمة المالية العالمية 2008/2007، حيث بلغ معدل النمو في قطاع تجارة الجملة والتجزئة نحو 2.2% في الربع الأخير من العام المالي 2008/2007. كما أوضـــح الشـــكل رقم (3) أن تجارة الجملة والتجزئة (في القطاع العام) قد حققت نمواً سالباً بلغ نحو 11% في ذات الفترة. ولم يشهد القطاع تأثراً شديداً بعد تحرير سعر الصرف الأجنبي في نوفمبر 2016 حيث كانت معدلات النمو حول متوسطاتها خلال فترة الدراسة.

شكل (1): النمو في إجمالى تجارة الجملة والتجزئة من 2007 إلى 2019 (نسبة مئوية)

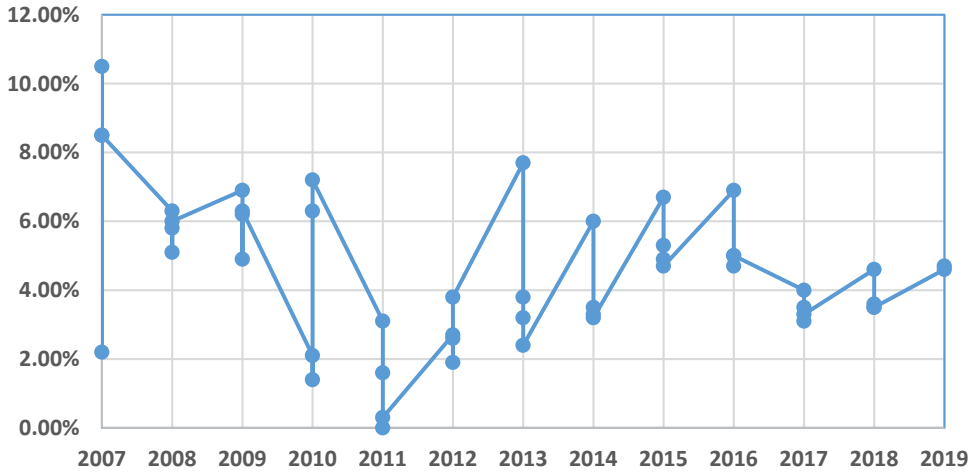

المصدر: البنك المركزي المصري (2020)، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة.

شكل (2): النمو في تجارة الجملة والتجزئة (خاص) *من 2007 إلى 2019 (نسبة مئوية)*

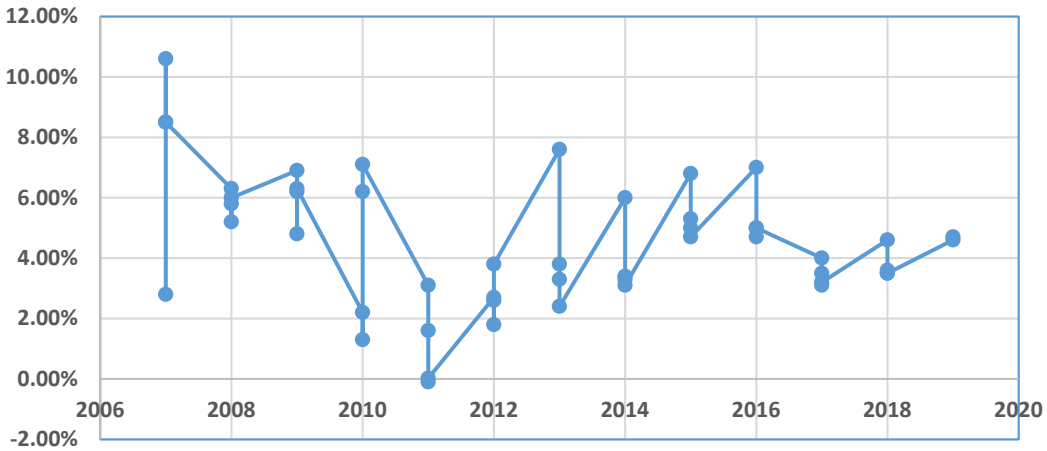

المصدر: البنك المركزي المصري (2020)، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة.

شكل (3): النمو في تجارة الجملة والتجزئة (قطاع عام) *من 2007 إلى 2019 (نسبة مئوية)*

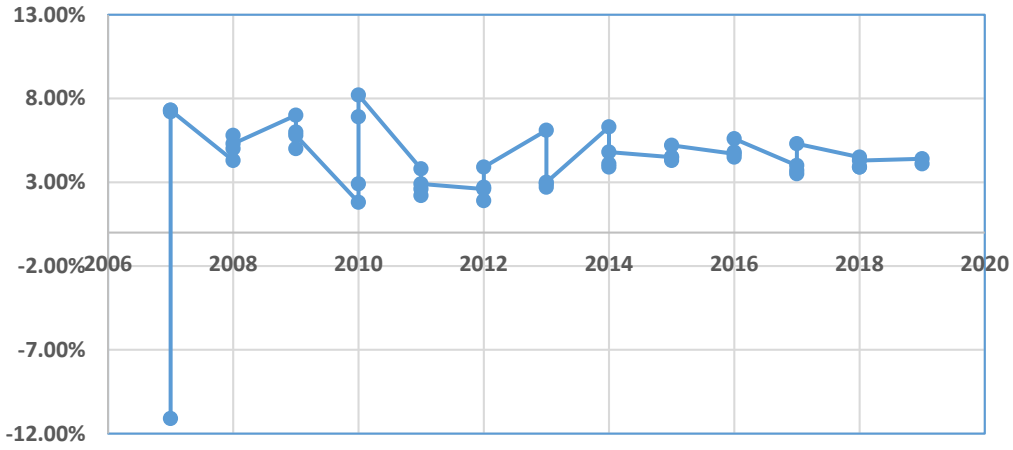

المصدر: البنك المركزي المصري (2020)، النشرة الشهرية، أعداد متفرقة.

ولا شك أن جائحة كوفيد-19 في مراحلها الأولى وحتى وقت الدراسة لم تتسبب في تعطل كامل لسلسلة التوريد سواء الداخلي أو الخارجي كما حدث في الأزمة الأصعب في يناير 2011. فعلى الرغم من الإجراءات الاحترازية، وقرارات فرض حظر التجول إلا أن حركة التوريد مازالت مستمرة، وإن اختلفت معدلاتها من قطاع إلى آخر. إلا أن جائحة كوفيد-19 تختلف عن الأزمات السابقة بأنها أزمة لها شقين: الأول خارجي، تتأثر به البلدان الأخرى التي تربطنا ببعضها علاقات تجارية مؤثرة، والتي ربما تتعطل أو تتأخر التوريدات منها، وعندها يُتوقع أن يتأثر جانب العرض في سلسلة التوريد. والشق الثاني من الأزمة داخلي، ويتعلق بحركة التوريد المحلي، وهي لم تتأثر تأثراً كبيراً حتى الآن على الرغم من الإجراءات الاحترازية، والتي استثنى منها قطاع الأغذية والمشروبات إنتاجاً وتوزيعاً وبيعاً. إلا أن الأزمة على المستوى الداخلي تتعلق في مراحلها الأولى بمستوى الطلب الذي تأثر نتيجة مستويات الدخل المنخفضة لشريحة كبيرة من المجتمع تقترب من الثلث وفقاً لما كشف عنه بحث الدخل والإنفاق لعام 2018/2017. وقد أدت الدعوات للبقاء في المنزل في بداية الأزمة من أجل تقليل فرص انتقال الجائحة إلى تأثر شريحة كبيرة من العمالة غير المنتظمة، والموسمية الذين فقدوا أعمالهم، وتأثرت دخولهم.

4.2 سيناريوهات تأثر التجارة الداخلية بأزمة كوفيد-19:

4.2.1 السيناريو المتفائل:

يفترض هذا السيناريو انحسار الجائحة في نهاية العام المالي 2020/2019 أي بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر من بداية مُجابهة الأزمة فرض الإجراءات الاحترازية. ويعنى ذلك عودة النشاط إلى سلسلة التوريد، والتعافي السريع. وعندها تكون استجابة قطاع تجارة الجملة والتجزئة تقترب منها في حال أزمة سعر

الصرف في نوفمبر 2016، وعندها يتوقع أن يبلغ معدل النمو الإجمالي في القطاع نحو 3.3%. ويدعم ذلك الانخفاض النسبي المتوقع في معدلات النمو لقطاع تجارة الجملة والتجزئة ما شهدته عمليات التسجيل التجاري من تعطل أثناء قرارات تعطيل الأعمال الحكومية ضمن الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الدولة لإدارة الأزمة (ملحق رقم (2)).

4.2.2 السيناريو المتوسط:

في حال استمرار الجائحة إلى سبتمبر، فيتوقع أن تكون استجابة القطاع تقترب منها في حالة الأزمة المالية العالمية 2008/2007، والتي بلغ فيها معدل نمو القطاع 2.2%، وحققت تجارة الجملة والتجزئة في القطاع العام نمو سلبي.

4.2.3 السيناريو المتشائم:

في حال استمرار الجائحة إلى ديسمبر، يُتوقع حدوث تعطل كبير في سلسلة التوريد المحلية والدولية، وانخفاض شديد في مستويات الطلب. ومن الأرجح في هذه الحالة أن يستجيب القطاع للأزمة استجابة مشابهة لثورة الخامس والعشرون من يناير حينما حقق القطاع نمواً صفرياً، وحققت تجارة الجملة والتجزئة في القطاع الخاص نمواً سالباً.

5. التدخلات الحالية والمقترحة لدفع النمو في التجارة الداخلية في مصر

في ظل ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في أجزائها السابقة، تحاول الدراسة في الجزء الأخير منها الوقوف على أهم التدخلات ذات الصلة بسلسلة التوريد التي تتخذها الدولة المصرية لمعالجة أزمة كوفيد-19. وكذلك اقتراح التدخلات المطلوبة لدفع النمو في التجارة الداخلية أثناء وبعد الجائحة.

5.1 التدخلات الحالية لدفع النمو في التجارة الداخلية أثناء الجائحة:

تضمنت رؤية مشروع موازنة الإصلاح الهيكلي والتمكين الاقتصادي للمواطنين 2021/2020 الصادرة في أبريل 2020 تعديلاً في التوقعات المبدئية لمعدلات النمو الاقتصادي لتصبح 4.5% بدلاً من 5.8% بعدما تباطأت وتيرة النشاط الاقتصادي عالمياً. وفي ظل الجائحة شمل مشروع الموازنة تعزيزاً في

المخصصات المالية للإنفاق على الصحة والبحث العلمي بنسبة زيادة بلغت نحو 45%، 14.1% على الترتيب مقارنة بالعام المالي الحالي (وزارة المالية، 2020).

وقد تضمنت الموازنة مخصصات مالية لتمويل حزمة إجراءات بمبلغ 100 مليار جنيه تخص التكليف الرئاسي للحكومة المصرية لتنفيذ الخطة الشاملة لمواجهة جائحة فيروس كوفيد-19، ومن أهم القرارات ذات الصلة بسلسلة التوريد المحلية والقطاعات الإنتاجية: خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة عشرة قروش/ كيلووات ليبلغ سعر الكيلو وات 1.08 جنيهاً لمدة 3-5 سنوات. كما تضمن مشروع الموازنة عدداً من السياسات التوسعية التي تستهدف في الأساس حث الطلب خلال الأزمة الحالية، منها: رفع حد الإعفاء الضريبي على الشرائح المختلفة للدخول، وخفض مدفوعات الفوائد بنسبة 0.6%، زيادة الاستثمارات الممولة من خزانة الدولة بنحو 26.4% عن العام المالي الحالي، زيادة مخصصات الأجور بنسبة 11.3% عن موازنة العام السابق (وزارة المالية، 2020).

5.2 التدخلات المقترحة لدفع النمو في التجارة الداخلية أثناء الجائحة:

ضرورة عودة الحياة الاقتصادية المشروط باتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بجعل منحنى الإصابة بالجائحة يتوقف عن الارتفاع.

فاستمرار تطبيق الحظر سوف يترتب عنه عواقب اقتصادية جسيمة على مستوى الوحدات المُنتجة في سلسلة التوريد نتيجة انحسار مستويات الطلب، وانخفاض معدلات التدفق النقدي لانخفاض المبيعات، وهو الأمر الذي إن استمر سيؤدي إلى تسريح تدريجي للعمالة لتقليل تكاليف التشغيل. وكذلك فإن إلغاء الحظر جزئياً أو كلياً يجب أن يُصاحبه تطبيق الإجراءات الصحية من ارتداء مهمات الوقاية، واستخدام المطهرات على مستوى الأفراد، وزيادة اختبارات الكشف المبكر بين مخالطي الحالات المُسجلة للحد من زيادة الأعداد، وإلا فإن حالات الإصابة سوف تتزايد بمعدلات من الممكن أن تؤدي إلى تعطل كبير للأنشطة على جميع مستويات سلسلة التوريد.

ولتحقيق هذه المُعادلة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية يستلزم الأمر تضافر جهود العاملين في سلسلة التوريد مع الحكومة من أجل زيادة الإنفاق على توفير مهمات الوقاية لجمهور المواطنين بالكميات والأسعار المناسبة، وإجراء إجراءات الكشف عن المشتبه في إصابتهم. ومن هنا يُقترح أن تساهم الشركات

في سلسلة التوريد كجزء من مسؤولياتهم المجتمعية مع الدولة في تمويل هذا الإنفاق الضروري للخروج من الأزمة.

كما يُقترح:

- تبني برامج صارمة لتحسين الممارسات الصحية في المؤسسات الخدمية وفي القطاعين العام والخاص، للحد من انتشار الجائحة داخل تلك المؤسسات.
- الاستمرار في تدعيم أجهزة الرقابة على الأسواق بالموارد البشرية والمادية من أجل ضبط الأسواق، وضمان توفر الاحتياجات الأساسية من غذاء ومستلزمات طبية. وإتاحة فرص عمل مؤقتة للشباب في أجهزة الرقابة على الأسواق مقابل أجر "خدمة عامة".
- توجيه المشتريات الحكومية نحو الشراء من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تيسير التحويلات المالية من أجل حث الطلب على منتجاتهم.
- الاستمرار في تقديم حزم السياسات المالية والنقدية الداعمة لصمود القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة مثل السياحة، النقل البحري والجوي، السيارات، التشييد والبناء، التصنيع (غير الضروري)، الخدمات المالية، التعليم، زيوت البترول والغاز الطبيعي.
- تفعيل دور جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال طرح فرص مشروعات جديدة زراعية وصناعية وخدمية على طول سلسلة التوريد في ريف الصعيد، والقرى الأكثر فقراً.
- يُقترح تبني مبادرة لتعظيم الاستفادة من الموارد على مستوى الهيئات والمصالح الحكومية والشركات في القطاع الإنتاجي العام والخاص ذات الأنشطة المشتركة من أجل زيادة التنسيق فيما بينها لتعظيم العائد من استخدام مواردهم البشرية والمادية.
- الاستمرار في تدعيم شبكات الأمان ضد البطالة خاصة في العمالة الموسمية.
- التوسع في استخدام البوابات الالكترونية ونظم التواصل الحديثة في أداء الخدمات الحكومية المختلفة.

5.3 التدخلات المقترحة لدفع النمو في التجارة الداخلية بعد الجائحة:

- تعظيم عوائد الإنفاق على الصحة والتأمين الصحي والتعليم الصناعي والتجاري والبحث العلمي والابتكار، ولا شك أن ذلك من شأنه دفع النمو في جميع القطاعات الاقتصادية بالدولة عامةً،

وخلال سلسلة التوريد المحلية خاصةً من خلال توفير والحفاظ على الموارد البشرية المؤهلة، وتعظيم الاستفادة من الموارد المادية.

- الانتهاء من إتاحة جميع الخدمات الحكومية من خلال المنصات الإلكترونية.
- العمل على زيادة القدرة التخزينية لوزارة التموين والتجارة الداخلية كي تسمح بتخزين السلع الاستراتيجية لمدة من 6-9 شهور.
- تنويع مصادر توريد السلع الاستراتيجية المستوردة بحيث تشمل بلدان متعددة من قاراتٍ مختلفة، مع تبني استراتيجية لإحلال الواردات من السلع الاستراتيجية.
- تعميق التصنيع المحلي، وتغذية الخريطة الاستثمارية المصرية بفرص لمشروعات إحلال الواردات خاصة من المكونات الداخلة في التصنيع والمعدات والآلات، ووضع حوافز استثمارية مناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتنفيذ تلك المشروعات.
- زيادة الاستثمارات المنفذة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة من أجل تحسين أداء الأسواق، وتطوير سلسلة التوريد.

خاتمة:

خلصت الورقة إلى أن معدلات النمو في قطاع التجارة الداخلية في مصر ستتأثر بجائحة كوفيد-19 في حال استمرار الأزمة إلى سبتمبر تأثراً مشابهاً لما مر به القطاع من قبل خلال الأزمة المالية العالمية 2008/2007 عندما انخفض معدل النمو الإجمالي في القطاع إلى 2.2%، وحقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة العام نمواً سالباً. وفي حال استمرار الأزمة إلى ديسمبر فيتوقع أن يحقق القطاع نمواً صفرياً مشابهاً لما حدث إبان أزمة ثورة الخامس والعشرون من يناير 2011.

وعلى مستوى سلسلة التوريد المحلية للغذاء، كان جانب الطلب هو الأكثر تأثراً بجائحة كوفيد-19 أكثر من جانب العرض حتى وقت الدراسة. وفي حال استمرار الأزمة إلى سبتمبر فيتوقع أن يتأثر كلا الجانبين في حال ازدياد أعداد الإصابة في المؤسسات العاملة في سلسلة التوريد المحلية للغذاء. وفي حال استمرار الجائحة إلى ديسمبر فيتوقع أن يحدث تعطلاً كبيراً في الأنشطة الإنتاجية على طول سلسلة التوريد من المزرعة إلى المستهلك. كما يتوقع أن ينخفض الطلب الفعال بالمجتمع إلى درجة تزيد من مستويات انعدام الأمن الغذائي أو انخفاض معدلاته.

ومن التدخلات الضرورية أثناء الأزمة: العمل على منع تطور أعداد الإصابة، والإنفاق من أجل الحد من تفشي الجائحة خلال سلسلة التوريد بتضافر جهود القطاع الخاص مع الدولة كشرط لتخفيف الإجراءات الاحترازية، وتبني برامج لتحسين الممارسات الصحية في المؤسسات الخدمية والإنتاجية، مع تشديد الرقابة على الأسواق لضمان توفر الغذاء والمستلزمات الطبية، وزيادة المشتريات الحكومية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة على طول سلسلة التوريد، وإتاحة فرص عمل مؤقتة للشباب في أجهزة الرقابة على الأسواق مقابل أجر "خدمة عامة"، والاستمرار في تقديم حزم السياسات المالية والنقدية الداعمة لصمود القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة، وطرح فرص مشروعات جديدة زراعية وصناعية وخدمية على طول سلسلة التوريد في ريف الصعيد، والتنسيق بين المؤسسات الخدمية والإنتاجية ذات الأنشطة المشتركة لتعظيم الاستفادة من مواردهم البشرية والمادية، والتوسع في استخدام البوابات الإلكترونية في تقديم الخدمات الحكومية.

ومن التدخلات الضرورية بعد الأزمة: تعظيم عوائد الإنفاق على الصحة والتأمين الصحي والتعليم الصناعي والتجاري والبحث العلمي والابتكار لجعل البيئة الاقتصادية والاجتماعية أكثر صموداً في مجابهة مثل تلك الأزمات، وزيادة السعة التخزينية لوزارة التموين والتجارة الداخلية، وتنويع مصادر التوريد للسلع الاستراتيجية المستوردة مع تبني استراتيجية لإحلال الواردات من السلع الاستراتيجية، وتعميق التصنيع المحلي خاصة للمكونات الداخلة في التصنيع المستوردة والمعدات والآلات، وزيادة الاستثمارات المنفذة لتطوير سلسلة التوريد المحلية.

إن الإنفاق على منع تفشي الجائحة داخل المجتمع وقطاعاته الاقتصادية ومنها سلسلة التوريد المحلية هو الخيار الأقل تكلفة.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

- البنك المركزي المصري (2020). *النشرة الإحصائية الشهرية لشهر أبريل 2020*. القاهرة: قطاع البحوث الاقتصادية، البنك المركزي المصري.
- الجريدة الرسمية (2008)، *قرار رئيس الجمهورية رقم 354 لعام 2008 بإنشاء جهاز تنمية التجارة الداخلية*، العدد 51 مكرر، القاهرة :جمهورية مصر العربية.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019)، النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع الخاص الاستثماري عام 2017، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية (2020)، *تجارة تجزئة البقالة، رأي في خبر (رأي في أزمة)، العدد 12.*
- الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي (2020)، *الدليل الاسترشادى لاستمرارية الأعمال لشركات القطاع الخاص خلال أزمة الكورونا COVID-19، القاهرة:* الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- محمد وهبة (2020)، مساعد وزير التموين: المخزون السلعي لمصر يكفي 6 أشهر ودول عظمى تأثرت من كورونا، تم الاسترداد من اليوم السابع.
- وزارة المالية (2020)، البيان التمهيدي ما قبل الموازنة للعام الحالي 2021/2020: موازنة مساندة النشاط الاقتصادي ودعم التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي، القاهرة: جمهورية مصر العربية.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

- Bellemare, M. F. (2015). Rising Food Prices, Food Price Volatility, and Social Unrest. *American Journal of Agricultural Economics, 97*(1), 1-21.
- Boyd, J. (2020). *COVID-19 Survey: Impacts On Global Supply Chains.* Arizona: Institute for Supply Management.
- Caldwell, J. (2020, April 16). *How Covid-19 is impacting various points in the US food & ag supply chain*. Retrieved from AgFunder Network Partners: https://agfundernews.com/how-covid-19-is-impacting-various-points-in-the-food-ag-supply-chain.html
- Craven, M., Singhal, S., & Wilson, M. (2020). *COVID-19: Briefing note, April 13, 2020.* New York: McKinsey & Company.
- Helper, S. (2020, April 22). *How COVID-19 makes the case for 'high-road' supply chains*. Retrieved from SUPPLYCHAINDIVE: https://www.supplychaindive.com/news/coronavirus-makes-the-case-for-high-road-supply-chains/576575/
- Keogh, J. (2020). *COVID-19: Rules of the game must be changed to ensure the supply of food.* Available at: https://www.researchgate.net/publication/340065888_COVID-19_Rules_of_the_game_must_be_changed_to_ensure_the_supply_of_food.
- MaKenzie, B. (2020). *Beyond COVID-19: Supply Chain Resilience Holds Key to Recovery.* Oxford: Oxford Economics.

- Nelson, R. (2020). COVID-19 disrupts vaccine delivery. *The Lancet Infectious Diseases*. doi:https://doi.org/10.1016/S1473-3099(20)30304-2
- Reardon, T., Bellemare, M. F., & Zilberman, D. (2020, April 2). *How COVID-19 may disrupt food supply chains in developing countries*. Retrieved from International Food Policy research institute: https://www.ifpri.org/blog/how-covid-19-may-disrupt-food-supply-chains-developing-countries
- Reardon, T., Echeverria, R., Berdegué, J., Minten, B., Liverpool-Tasie, S., Tschirley, D., & Zilberman, D. (2019). Rapid transformation of food systems in developing regions: Highlighting the role of agricultural research & innovations. *Agricultural Systems*, 47-59.
- Rowan, N. J., & Laffey, J. G. (2020). Challenges and solutions for addressing critical shortage of supply chain for personal and protective equipment (PPE) arising from Coronavirus disease (COVID19) pandemic – Case study from the Republic of Ireland. *Science of the Total Environment*.
- Schoenfeldt, T. I. (2008). *A Practical Application of Supply Chain Management Principles.* Milwaukee: American Society of Quality.
- Seifert, R., & Markoff, R. (2020). *Digesting the Shocks: How Supply Chains Are Adapting to the Covid-19 Lockdowns.* Lausanne: International Institute for Management Development.
- The Global Fund. (2020, April 20). *COVID-19 Impact on Health Product Supply: Assessment and Recommendations*. Retrieved from the Global Fund: https://www.theglobalfund.org/en/covid-19/health-product-supply/
- WHO), W. H. (2020). *Coronavirus disease 2019 (COVID-19): WHO Thailand Situation Report- 23 March 2020.* Geneva: WHO.
- Wilson, G. (2020, April 3). *COVID-19: five priorities for retail supply chain*. Retrieved from Digital Supply Chain: https://www.supplychaindigital.com/supply-chain-management/covid-19-five-priorities-retail-supply-chain
- World Economic Forum. (2020). *How to rebound stronger from COVID-19: Resilience in manufacturing and supply systems.* Geneva: World Economic Forum. Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/WEF_GVC_the_impact_of_COVID_19_Report.pdf

ثالثاً: مواقع إلكترونية

- البنك المركزي المصري (2020): https://www.cbe.org.eg
- جهاز تنمية التجارة الداخلية (2020): http://www.itda.gov.eg
- وزارة التموين والتجارة الداخلية (2020): http://www.msit.gov.eg
- WORLDMETERS (2020): https://www.worldometers.info/

الملاحق

ملحق (1): سياسات وزارة التموين والتجارة الداخلية لإدارة سلسلة التوريد خلال الجائحة

ملحق (2): مدى تأثر عمليات التسجيل التجارى

ملحق (3): دور مديريات التموين والتجارة الداخلية في ضبط الأسواق

ملحق (4): تحليل جانبي العرض والطلب في المصانع كبيرة السعة للألبان ومنتجاتها

ملحق (5): تحليل جانبي العرض والطلب في المشروعات الصغيرة المنتجة للجبن

ملحق (6): تحليل جانبي العرض والطلب في المصانع كبيرة السعة لإنتاج الألبان والعصائر

ملحق (7) استقرار سلسلة توريد الغذاء لتجار الجملة والتجزئة

ملحق (1)

سياسات وزارة التموين والتجارة الداخلية لإدارة سلسلة التوريد خلال الجائحة

(مقابلة مع معاون وزير التموين والتجارة الداخلية لشئون التموين ومنافذ تجارة التجزئة)

13 مايو 2020

فرضت وزارة التموين والتجارة الداخلية حالة استنفار رقابي وتمويني مع بداية أعمال اللجنة العليا لإدارة أزمة فيروس كورونا التي يترأسها رئيس مجلس الوزراء، وبعضوية وزير التموين والتجارة الداخلية. فتتابعت الحملات التفتيشية على الأسواق لمتابعة الأسعار، والتحقق من مدى توفر مستلزمات الوقاية الطبية، واتخاذ الإجراءات الرادعة للاحتكار أو حجب المنتجات غير المطابقة عن التداول التي تتضمن مصادرة المنتجات، وسحب الرخصة التجارية، ومضاعفة الغرامة المالية، وتحويل جميع محاضر المخالفات إلى نيابة أمن الدولة العليا طوارئ.

وتم العمل على توفير احتياطي آمن للسلع الاستراتيجية لا يقل عن ثلاثة أشهر، في ظل ما وفرته الحكومة من مبلغ 1.8 مليار دولار عام 2016 لوزارة التموين والتجارة الداخلية لهذا الغرض. فلا يقل الاحتياطي الاستراتيجي من زيوت الطعام على سبيل المثال عن خمسة أشهر، ومن القمح عن أربعة أشهر، ومن الأرز عن أربعة أشهر أيضاً والذي سيبدأ موسم التوريد المحلي له في 15 سبتمبر القادم. وقد استقبلت صوامع الوزارة 2.3 مليون طن قمح من المزارعين حتى 13 مايو، ومتوقع أن يمتد التوريد إلى 15 يوليو من العام الجاري ليصل إجمالي المخزون المحلي إلى 3.6 مليون طن. وقد ساعد على سرعة معدلات "تشوين" القمح عمل المديريات على فترتين صباحية ومسائية، ودفع المستحقات للمزارعين خلال 48 ساعة من الاستلام. كما عملت الوزارة على توفير احتياطي استراتيجي من اللحوم البرازيلي والسوداني ومن اللحوم المجمدة والدواجن تكفي لمدة 6 شهور. وقد أدى الاحتياطي الحكومي من السلع الاستراتيجية إلى استقرار السوق وقت الجائحة، وتحقيق الوفرة.

وعقد الوزير اجتماعات مع ممثلين لسلسلة التوريد المحلية، للوقوف على استعداداتهم لرمضان، وتم التحقق من أن خامات ومستلزمات الإنتاج متوفرة، وتكفي حتى عيد الأضحى المبارك. وتم التأكيد على ضرورة عدم وجود "أرفف" فارغة في السلاسل التجارية من أي سلعة، لتأكيد "الوفرة" للمستهلكين، والحد من ميل المستهلك "الغريزي" إلى التخزين في وقت الأزمة، وذلك إرساءً لمبدأ "توفير السلع مقدمٌ على سعرها"، فالوفرة والإتاحة هما عنصران أساسيان لاستقرار الأسواق. كما تم العمل على ضمان سهولة حركة التوزيع على طول سلسلة التوريد من خلال انتظام العمل في 33 ألف بدال تمويني "محلات البقالة التموينية"، 4700 منفذ "جمعيتي"، 1259 مجمع استهلاكي، بالإضافة إلى أكثر من 600 مقر وفرع

للسلسلة التجارية. وتم انتظام صرف الحصص التموينية لنحو 64 مليون مواطن مستفيد من الدعم التمويني (22 مليون بطاقة تموين). وأنتظم 30 ألف مخبز لإنتاج 250–270 مليون رغيف لنحو 72 مليون مواطن داخل مظلة منظومة الخبز. وتم العمل على توفر 1–2 حصة إضافية من الدقيق في كل مخبز، وكذلك وجود احتياطي 5 أيام في كل مطحن للدقيق.

وقد ساعد في تحقيق الوفرة للمستهلكين استثناء جمع محال البقالة والسوبر ماركت والطيور والجزارة من تطبيق مواعيد الحظر. كما سُمح للمطاعم بتقديم خدمة التوصيل للمنازل طوال اليوم. كما استثنيت سيارات السلع الغذائية من الالتزام بمواعيد الحظر أيضاً، وخصصت لها حارات مرورية في الكمائن. وقد ساهم ذلك في تحقيق انسيابية التوريد، ووفرة في المعروض. كما أصبحت مكاتب التموين الكترونية، ويمكن من خلالها للمواطن استخراج بطاقة تموين جديدة أو بدل فاقد أو تالف.

وتم التعاون مع مشروع تحيا مصر، ومشروعات شباب الخريجين في توفير المنافذ الثابتة والمتحركة المرتكزة في عواصم المحافظات لضمان التدفق السلعي المباشر إلى المستهلكين. كما تم تكليف مديريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات بالتعاون مع الوزير المحافظ المختص في تحديد جميع الاحتياجات التموينية لكل محافظة. وتحديد الأماكن التي تم عزلها بسبب انتشار الجائحة بها، وضمان أن جميع احتياجات المناطق المعزولة متوفرة داخلها، وإعطاء منافذ الخبز والبدالين حصص إضافية حتى لا يضطر السكان إلى الخروج خارج المناطق المعزولة. وعلى الرغم من أن مصر تستورد النسب الأكبر من احتياجاتها من الزيت، والقمح، واللحوم الحمراء إلا أن الوزارة لديها عقود لتأمين الاحتياجات منها، وكذلك تعمل على تنويع بلدان المنشأ الموردة لتلك السلع حتى يُمكن إدارة الأزمة في حال تأثر تلك البلدان بالجائحة.

ملحق (2)

مدى تأثر عمليات التسجيل التجاري

(مقابلة مع نائب رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية)

14 مايو 2020

أنشـأت الحكومة المصـرية جهاز تنمية التجارة الداخلية بالقرار الجمهوري رقم 354 لسـنة 2008 لإدارة شـئون التجارة الداخلية بالدولة (الجريدة الرسـمية العدد 51 مكرر، 2008). يبلغ عدد مكاتب السجل التجاري المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية نحو 99 مكتب رئيسي في جميع أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى 17 مكتباً ملحقاً بالغرف التجارية، ومكتب بالهيئة الاقتصادية لقناة السويس. و10 مكاتب ملحقة بالهيئة العامة للاستثمار وفروعها. والآن تتاح خدمة السجل التجارى من بوابة الخدمات الحكومية (وزارة التموين والتجارة الداخلية، 2020). وتوجد بالجهاز إدارات أخرى تتعلق أعمالها بالعلامات التجارية، والاسـتثمارات في قطاع الأراضـي. وقد تأثرت أعمال الجهاز في بداية الأزمة، فتعطلت أعمال التسـجيل والرهن والتأشير (إضافة لرأس المال، إضافة شريك، مستخرج من السجل التجاري،..). وانخفضت القوى العاملة بالجهاز نتيجة ارتفاع عدد حالات الأمراض المزمنة، ولكبر أعمار العاملين بالجهاز. وطالب المطورون لأكثر من 11 مشـروعاً في 18 محافظة أن يتم تأجيل سـداد حق الانتفاع لمدة ثلاثة أشـهر نتيجة تعطل الأعمال. وبدأت مكاتب التسـجيل التجاري اعتباراً من 10 مايو العودة لأداء الخدمات بقوة العمل الكاملة دون تعليق أية خدمات. ويعمل الجهاز على تقديم 75% من خدماته عبر الإنترنت. ويقوم الجهاز بإغلاق أي مكتب للتسـجيل التجاري في المناطق التي ظهرت بها حالات إصـابة بالجائحة لمدة 14 يوماً.

ملحق (3)

دور مديريات التموين والتجارة الداخلية في ضبط الأسواق

(مقابلة تليفونية مع معاون مدير مديرية التموين والتجارة الداخلية بمحافظة الإسكندرية)

20 أبريل 2020

بدأت الأزمة منذ "نوة التنين" في 12 مارس، والتي تم فيها الحرص على توفير احتياطي استراتيجي تحسباً لانقطاع التوريد في حال مرور البلاد بأي أزمة. فأنتجت المطاحن "حصص مزايدة" حتى يكون لدي كل مطحن رصيد 2–3 أيام، وكل مطحن يعطى المخابز حصة مزايدة لمدة 2–3 أيام أيضاً في أثناء الأزمات غير المتوقعة. وقامت المجمعات الاستهلاكية بدورها في توفير المنتجات بالكميات والجودة والأسعار المناسبة، وتوفير السلع بأسعار تنافسية تقل 30% عن السوق، وهذا الدور أعطى ثقة للمواطن بتوفر السلع، وردع المحتكرين عن فرض أسعار غير حقيقية. كما ألزمت مديريات التموين التجار بالإعلان عن سعر المُنتج، ولا يتعارض ذلك مع سياسات السوق الحر الذي لا تُفرض فيه الدولة أسعاراً محددة. كما تم فتح باب توريد الموسم الجديد من القمح المحلي. ويوجد لدى المديرية مخزون لحم يكفي لما بعد العيد الكبير، مع تحرير تعاقدات مع مصادر متنوعة لتوفير كميات ونوعيات محددة من السلع الاستراتيجية، وضمان توريدها طوال العام.

كما عرضت المجمعات الاستهلاكية لحوم برازيلي وسوداني بأسعار بلغت حوالى 90–100 جنيه وهى أسعار تنافسية، وهو ما أدى إلى تحكم في أسعار السوق في محلات الجزارة. وساعد في ذلك قرار وزير التموين رقم 330 لعام 2017 الذي ينص على إلزام كافة نقاط العرض والبيع للمستهلك النهائي بالبيع بالسعر المُعلن، مع حذر تداول السلع والمواد مجهولة المصدر. كما تم توفير المنتجات بكميات كافية في المجمعات الاستهلاكية التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية. كما تم ضمان توفر الكحول الإيثيلي 70%، والكمامات في الأسواق من خلال الحملات التفتيشية التي تعاونت فيها هيئات متعددة من وزارات مختلفة. ونظراً لانخفاض أعداد الموظفين بمديرية التموين سواء لندرة أعدادهم في الأساس أو نتيجة لتطبيق قرار رئيس الوزراء بتخفيض أعداد العاملين ومنح أجازات لكبار السن، وذوى الأمراض المزمنة، تعاونت مديرية التموين والتجارة الداخلية بالإسكندرية مع مديرية الطب البيطري، ووزارة الصحة، وإدارة التفتيش الصيدلي، ومصلحة الرقابة الإدارية، مباحث التموين، جهاز حماية المستهلك، وأحياناً من مصلحة التهرب الضريبي، إدارات الأحياء التابعة للمحافظة، وشرطة المرافق. ويتم مصادرة المنتج في

حال ضـــبطها في مخازن غير مرخصـــة. ومن أنواع المخالفات التي تم رصـــدها: بيع الكحول الميثيلي كإيثانول، وبيع كمامات مجهولة المصـــدر. ومن الدروس المســـتفادة من أزمة كوفيد-19 على مســـتوى مديرية التموين والتجارة الداخلية بالإسكندرية:

- العمل على زيادة المخزون الاستراتيجي، مع زيادة سعة المخازن.
- تدعيم التصـــنيع المحلي بالتنســـيق مع الوزارات والهيئات ذات الصـــلة، مع زيادة الاعتماد على التوريد المحلي.
- اسـتكمال التحول الرقمي الذي مكن مكاتب التموين من العمل آلياً وقت الجائحة لتمكن المواطنين من استخراج بدل فاقد وتالف من المنزل لبطاقة التموين. وقد منع ذلك التكدس، وساعد كذلك في تنقية قواعد البيانات من غير المســـتحقين للدعم أو ممن ســـقط عنهم الدعم بالوفاة على ســـبيل المثال.
- التعاون مع الهيئات والشـركات على مسـتوى الوزارة الواحدة، مثل التعاون بين المديرية والشـركة القابضـــة للصـــناعات الغذائية التي تتألف من 34 شـــركة. وكذا التشـــبيك مع الهيئات بالوزارات الأخرى لتعويض نقص العمالة، وكذلك الاسـتعانة بشـباب الخريجين الذين يقومون بتأدية الخدمة العامة مقابل مكافأة تبلغ حوالى 750 شهرياً.
- توسـيع دائرة الضـمان الاجتماعي لتشـمل من هم ليسـوا مسـتفيدين من الدعم التمويني، كما هو معمول به في برنامج كفالة وكرامة خاصةً للعمالة الموسمية التي تأثرت أعمالهم.

ملحق (4)

تحليل جانبي العرض والطلب في المصانع كبيرة السعة لإنتاج الجبن

(شركتان لإنتاج منتجات الألبان أحدهما بالصالحية الجديدة محافظة الإسماعيلية، والأخرى بمركز القناطر الخيرية بمحافظة القليوبية)

12 مايو 2020

الشـــركتان محل الدراســـة ينتجان الجبن الأبيض نباتي الدهن (الفيتا– الثلاجة)، والجبن المطبوخ، والموزاريلا، وتنفرد الشـــركة الثانية بإنتاج الجبن الجاف ونصـــف الجاف أيضـــاً مثل (الجودة، والايدام، والامنتال). وتواجه إدارة المشتريات في هاتين الشركتين مشكلة ارتفاع أسعار بعض مكونات الإنتاج التي ليس لها بديل محلى مثل مادة "جلوكونو دلتا لاكتون" المســـتخدمة في إعطاء الطعم المميز للجبن الفيتا، والمواد الحافظة مثل سـوربات البوتاسـيوم، وغيرها من المسـتلزمات المسـتوردة (مثل المنافح الميكروبية، البادئات، ملح الليمون، وغيرها)، وإن كانت الكميات متوفرة. ويتوقع في حال اســتمرار الأزمة إلى شـــهر سبتمبر أن تظهر أزمات في الإنتاج لعدم توفر بديل محلى. أما مستلزمات الإنتاج –بخلاف اللبن الخام– التي لها بديل محلي فانخفضــت أسـعارها نتيجة انخفاض الطلب عليها في ظل غلق عدد من المصــانع الكبرى التي ظهرت بها حالات إصـابة بكوفيد–19 في العاشـر من رمضـان، والسـادس من أكتوبر. أما اللبن الخام فأصبح بديلاً للألبان المجففة التي يعتمد عليها إنتاج الشركات الكبرى، فارتفعت أسعاره نتيجة مزاحمة الشركات الكبرى الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول عليه.

وتعمل المصانع محل الدراسة بنحو 50–75% فقط من طاقتها التشغيلية "المعتادة"، لأسباب متعددة:

- إما لانخفاض الوارد من الصين من مكونات أولية لازمة للتصنيع.
- التوقف الكلي أو الجزئي للصادرات خاصةً في حالة إن كان المستورد أو الوكيل في الخارج يعمل في الخدمات الغذائية Food service، والذين يقومون بتوريد المنتج إلى المطاعم والفنادق التي تأثرت أعمالها بشـــدة وقت الجائحة، وذلك بخلاف مراكز البيع المباشـــر للمســـتهلك Retailers الذين تأثروا إيجاباً بالجائحة.
- انخفاض الطلب المحلي نتيجة تأثر قطاع السياحة، وتأثر المنشآت المحلية العاملة في الخدمات الغذائية، والتي تورد منتجاتها إلى الفنادق والمطاعم.

- كما انخفض الطلب المحلي خاصـةً في الصـعيد، نتيجة تأثر دخل العمالة الموسـمية الذين فقدوا أعمالهم، والذين كانوا يُقبلون على اسـتهلاك أنماط محددة من الجبن مثل "الأوزان التسـويقية من فئة 250 جم" التي تتناسب مع دخولهم المنخفضة.
- انخفاض الطاقة التشـــغيلية نتيجة انخفاض قوة العمل بعد إعطاء إجازات لكبار الســـن، وذوي الأمراض المزمنة استجابة لقرار رئيس الوزراء، وقد بلغت نسبتهم في بعض المصـانع 25% من قوة العمل. كما اتبعت بعض الشركات سياسة استبعاد جميع العاملين من القرى التي ظهرت بها حالات إصابة كإجراء احترازي داخلي.

وتعتمد المصـــانع حالياً على الســـوق المحلي ســـواء في جلب المكونات أو في بيع المنتجات على عكس الفترة ما قبل أزمة كوفيد-19 والتي كان الاعتماد الأكبر على مستلزمات الإنتاج المستوردة، وكان سـوق التصدير يمثل من 30-80% من حجم المبيعات في الشركتين محل الدراسة.

ملحق (5)

تحليل جانبي العرض والطلب في المشروعات الصغيرة المنتجة للجبن

(مشروعان لإنتاج الجبن الرومي والدمياطي أحدهما بمحافظة البحيرة، والأخرى في محافظة الغربية)

12 مايو 2020

زادت المنافسة مع الشركات الكبرى في الحصول على اللبن الخام من المزارعين أو من مراكز التجميع، وأدى ذلك إلى زيادة أسعار اللبن البقري المورد إلى المعامل ليصل إلى 5.5–5.75 جنيه (4.2–4.3% نسبة دسم) بعدما كان ثمنه 4.75–5.0 جنيهات للكيلو في الغربية والبحيرة، وإن كان ارتفاع الأسعار في بداية الصيف أمر متوقع في حالة الألبان الخام لنقص المعروض عند انتهاء موسم الحليب. وتواجه المصانع الصغيرة الآن مشكلة نقص الطلب، فانخفضت نسبة الجبن الرومي الموجه إلى الثلاجات لتصبح أقل من 10% فقط من الإنتاج، وسط إحجام كثير من المصنعين عن التخزين لمدة ستة أشهر وفقاً للمواصفة القياسية المصرية، وبيعهم المنتج طازجاً دون تسويته، وذلك رغبة منهم في الحصول على سيولة نظير بيع المنتج غير المسوى، وسيؤدي ذلك إلى نقص المعروض من الجبن الرومي العام القادم، وارتفاع أسعاره.

كما انخفض الإنتاج السنوي المتوقع من 5000 طرد إلى 500 طرد (الطرد أربع أقراص من الجبن، كل قرص 13 كجم في المتوسط)، وذلك نظراً لانخفاض كميات اللبن الوارد الذي زاد الطلب عليه من الشركات الكبرى، ومن ثم انخفض الإنتاج من 2–3 طن جبن/يوم في المتوسط إلى أقل من 0.5 طن.

ملحق (6)

تحليل جانبي العرض والطلب في المصانع كبيرة السعة لإنتاج الألبان والعصائر

(شركة كبرى لمنتجات الألبان والعصائر – السادس من أكتوبر)

16 مايو 2020

لم تتأثر الكميات أو أسعار مستلزمات الإنتاج تأثراً معنوياً نتيجة الحظر لاستمرار عمل الموانئ والجمارك. وكذلك الحال لم يتأثر المعروض من اللبن الخام الذي تستلم الشركة منه نحو 800 طن يومياً من مزارع مختلفة على مستوى الجمهورية. وإن كان هناك تخوف من ارتفاع أسعار المستلزمات نتيجة توقعات بارتفاع أسعار الصرف في الفترة القادمة نتيجة انخفاض الاحتياطي الاستراتيجي من الدولار، وهو ما أدى إلى شراء الشركة المستلزمات بكميات كبيرة، وإبرام التعاقدات مع الموردين.

وتُصدر الشركة إلى ليبيا كأحد أسواقها الرئيسية، ولم يحدث تأثر يُذكر في حجم الصادرات إليها حتى وقت الدراسة. أما السوق المحلي، فقد انخفض الطلب على العبوات سعة 250 مللى وجميع المنتجات ذات الاستخدام لمرة واحدة Single-serve بشدة بعد فرض الحظر وميل المستهلكين إلى استهلاك المنتجات التي تستخدم عدة مرات Multi-serve مثل المنتجات سعة اللتر. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج بنسبة 50% للعصائر، و40% للألبان. وكذلك فإن زيادة الطلب على المنتجات ذات الأحجام الأكبر في بداية الجائحة لم يستمر نظراً لشراء المستهلكين لكميات كبيرة، وسرعان ما عاد الطلب إلى معدلاته الطبيعية. وهو الأمر الذي يعنى انخفاض الطاقة التشغيلية بنسبة من 40 إلى 50%، وانخفاض المبيعات والتدفق النقدي للشركة بنفس النسبة.

وتتوقع الشركة إن استمر الطلب المنخفض خلال فترة الصيف، وأثناء الفترة المفترض فيها العودة إلى المدارس أن تتعرض لأزمة مالية كبيرة لأن تلك الفترات هي التي تُعول عليها الشركة في تحقيق أرباحها. وتأمل الشركة عودة الحياة الاقتصادية إلى مجراها المعتاد.

ملحق (7)

استقرار سلسلة توريد الغذاء لتجار الجملة والتجزئة

(شركة استيراد وتوريد المنتجات الغذائية– جسر السويس، محافظة القاهرة)

12 مايو 2020

تتعامل الشركة في اللحوم (استرالي، نيوزلندي)، كورند بيف Corned beef، الزبدة (من أيرلندا، وأحياناً مستوردين محليين)، الجبن الدنماركي (الشيدر، الريكفورد، الفلمنج). وجميع بلدان المنشأ المذكورة لم تتعرض إلى آثار شديدة لجائحة كوفيد–19 حتى الآن. ولم تتأثر عملية الشحن، وإن كانت عمليات التحويل أبطأ من المعتاد نظراً لانخفاض وقت العمل، وقد لا يصل التحويل في نفس اليوم. وقد أدى تقليص وقت أداء الخدمات الحكومية ليصبح من 9 صباحاً إلى الواحدة ظهراً فقط إلى تقييد بعض المعاملات المالية في البنوك. كما أدى قرار البنك المركزي بوضع حد للسحب اليومي للنقود سواء للأفراد أو الشركات إلى تقليل نسبي للسيولة، وإن كانت لم تظهر أزمة نتيجة السماح بالتعامل بالشيكات أو التحويلات من حساب الشركة إلى عملائها وموردیها وموظفيها. كما أن عملية النقل الداخلي لنقل المنتجات الواردة من الموانئ البحرية إلى مخازنها لم تتأثر لأن السيارات معها تصريح للسير وقت الحظر. وتتمتع جميع المواد الغذائية التي تستوردها الشركة بالإعفاء من ضريبة القيمة المضافة ما عدا المسليات، والياميش، والكاجو، وغيرها من المواد الغذائية غير الأساسية. وقد طبقت الشركة سياسة التناوب بين العاملين في بداية الأزمة، ومع استمرار الأزمة قررت الإدارة انتظام حضور جميع العاملين، والعمل بالوقت الكامل.

من المعتاد أن يبدأ موسم رمضان على المستوى اللوجستي في مثل هذه الشركات ابتداء من رجب، فيتم استيراد وتجهيز الكميات المتوقع استهلاكها في رمضان. وقد انتابت المستهلكين في الثلث الأخير من مارس الماضي حالة من الذعر بعد بدء فرض الإجراءات الاحترازية، فبدأوا في التوافد مبكراً إلى الأسواق لسحب منتجات غذائية تكفيهم خلال الأزمة. ومن هنا فوجئت سلسلة التوريد بأن ما تم توفيره للبيع في رمضان بدأ استنفاذه من المستهلكين في نهاية رجب. ولكن لأن ما تم شراءه من المستهلكين يفوق حاجتهم، أصبح الطلب في الموسم أقل من المتوقع، خاصةً عندما استشعر المستهلكون بعدم وجود أزمة، ورأوا أن المنتجات الغذائية الأساسية متوفرة، فأحجموا عن التدافع لشراء المزيد. وربما تسبب في ذلك، اتجاه المنتجين إلى زيادة إنتاجهم، فزاد العرض، وسادت حالة من الاطمئنان في الأسواق. كما ساهمت

مبادرة "تحيا مصر" لتقديم كراتين رمضان كمسئولية مجتمعية من سلسلة التوريد بأسعار مدعمة للمواطنين إلى زيادة اطمئنان المواطنين ذوى الدخول المنخفضة. وفي نفس الوقت، استفادت مراكز التسويق الكبرى من الاستجابة للمبادرة، ونجحت في تحقيق أرباحاً من بيع منتجات "الدرجة الثانية" ذات العلامات التجارية غير المعروفة الأرخص سعراً.

كانت أكثر الفئات التي تأثرت سلباً في سلسلة توريد الغذاء هم موردي الفنادق والمطاعم، والذين قاموا بإرجاع ما تم شراؤه إلى شركات الاستيراد مرة أخرى. ولم تتأثر شركات استيراد الأغذية بتلك المرتجعات نظراً لزيادة الطلب من عملائهم الأخرين الذين حققوا أرباحاً من الجائحة ممثلين في: تجار التجزئة ومحلات البقالة، والحسابات الرئيسية Key accounts أو الهايبر ماركتس، وتجار الجملة. وجميع هذه الفئات الثلاث تأثرت مبيعاتها إيجاباً بالجائحة دون الحاجة إلى أنشطة ترويجية، وقد تبين ذلك من طريقة دفعهم المنتظمة، وانخفاض مرتجعاتهم.

وفي ظل ذلك تتوقع شركة استيراد الأغذية عدم وجود تأثير سلبي في حال استمرار الجائحة طالما لا توجد إجراءات تضييق من الحكومة في إجراءات الاستيراد والموانئ والتحويلات البنكية. أما في حال تشديد الحكومة من الإجراءات الاحترازية أكثر من ذلك، فسيتأثر قطاع استيراد المواد الغذائية. ومع تزايد حالات الإصابة بكوفيد-19 إذا استمرت الجائحة إلى سبتمبر، ستزيد حالات إغلاق الأعمال، ومن ثم يزيد تسريح العمالة، فتنخفض القوة الشرائية، فيقل الطلب على المنتجات الغذائية.